

بيروت، في ٢ حزيران ٢٠٢٢

**الموضوع:** طلب نسخة عن "استراتيجية النهوض في القطاع المالي" التي أقرها مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠٢٢.

حضرة القاضي محمود مكّيّة المحترم،  
أمين عام مجلس الوزراء.

تحية طيبة وبعد،

عطفاً على الموضوع المبيّن أعلاه، وفي إطار عمل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد (الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية)، حول تعزيز الشفافية في القطاع العام،

وحيث أنّ مجلس الوزراء عمل على إقرار "استراتيجية النهوض في القطاع المالي" (المعروفة بخطة التعافي الاقتصادي والمالي) استجابةً للأزمة الماليّة والنقدية المستحكمة في البلاد،

وحيث أنّ الضبابية التي أحاطت بإقرار الاستراتيجية ومضمونها ساهمت في فقدان ثقة الجمهور فيها، علماً أنّ الوصول والحصول على المعلومات التي لدى الإدارة هو حق أساسي من حقوق الإنسان يكفله الدستور اللبناني،

وحيث أنّ المشرّع كان قد وضع إطاراً تنظيمياً للحق في الوصول إلى المعلومات من خلال القانون رقم ٢٨ / ٢٠١٧، وقانون تعديله رقم ٢٣٣ / ٢٠٢١ (القانون)، إلى جانب مرسومه التطبيقي رقم ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠ (المرسوم) الذي أقرته الحكومة اللبنانية،

وحيث أنّ المادة ٣ (أ) من القانون حدّدت المستند الإداري الذي يُمكن طلبه من الإدارة **بجميع المستندات الخطية والإلكترونية** والتسجيلات الصوتية، المرئية، البصرية والصور وكل المستندات القابلة للقراءة بصورة آليّة مهما كان شكلها أو مواصفاتها التي تحتفظ بها الإدارة **بمعزل عما إذا كانت ملكاً لها أو صادراً عنها أو إذا كانت فريقتاً فيه**،

وحيث أنّ المادة ٣ (أ) من المرسوم تنص على أنّه "تطبيقاً لأحكام الفقرة "أ" من المادة الثالثة من القانون، "يقصد بالمستند الإداري الذي تحتفظ به الإدارة، المستند الذي يكون موجوداً لديها وقت تقديم طلب المعلومات، **بمعزل عما إذا كان ملكاً لها أو صادراً عنها أو إذا كانت فريقتاً فيه**،"

ولمّا كانت أعمال الإدارة محكومة أيضاً بالعلنيّة بحسب اجتهاد مجلس شورى الدولة، وهو ما يُحتّم على الإدارة نشر ما لديها من معلومات كل ما أجاز القانون ذلك تحقيقاً للمصلحة العامّة،

لذا جنّنا بكتابنا هذا، راجين من حضرتكم تزويدنا بنسخة عن "استراتيجية النهوض في القطاع المالي" التي أقرّها مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدها بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠٢٢.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام،  
وشكراً.

جوليان كورسون

المدير التنفيذي

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد